

سد الفجوة بين الجنسين: صنع السياسات التي تشجع وجود المجتمعات الشاملة بدول البحر المتوسط



9èñ6119è1bèM èl èb tutitèznl

بالتعاون مع

كارين مقدم

1. ملخص

يقدم موجز السياسات بعض النتائج الأولية لتقييم تم إطلاقه مؤخراً لتدابير السياسة الحالية المتعلقة بقضايا تمكين المرأة في منطقة جنوب البحر المتوسط. من أجل تفسير استمرار وجود العديد من الفجوات بين الجنسين، تم دراسة الأسباب الكامنة وراء عدم كفاءة السياسات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بمقارنة الآثار المطلوبة للتدابير القانونية المطبقة وفقاً لأحدث حالة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي في مختلف دول المنطقة.

أولاً، يمكن تفسير "مفارقة البحر الأبيض المتوسط" (Assaad et al., 2018) بوجود عقبات هيكلية وضرورية للتغلب عليها: توجد تفاوتات هيكلية متعددة المستويات بين الجنسين في المنطقة ويتم تعزيزها ذاتياً من خلال حلقة مفرغة نتجت عن التحيز الغير واع، والضغط والمعايير الاجتماعية، والثقافية الخاطئة والتمييز في السلطة.

ثانياً، يظهر الموجز أن التدابير غير المنسقة في الموعد المحدد تفسر بعض الثغرات في الفجوات بين الجنسين، ويعزى ذلك في معظم الاحيان إلى عدم وجود تعاون بين أصحاب المصلحة والإرادة السياسية الحقيقية لإعطاء الأولوية لمسألة المساواة بين الجنسين وتفكيك القواعد الاجتماعية والقوالب النمطية.

كما يسعى ملخص السياسة إلى تقديم أفكار أولية لتحقيق عملية صنع سياسة أكثر شمولاً بشأن هذه القضايا من خلال مكافحة التحيزات الغير واعية وعدم كفاءة السياسات عبر زيادة انتشار قصص نجاح الإناث، والتوجيه، وتشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة، وتشجيع تمكين المرأة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص.



ملخص السيرة الذاتية:
كارين مقدم خبيرة الاقتصاد السياسي بمعهد البحر الأبيض المتوسط (IM)، ومتخصصة في قضايا التنمية المستدامة بمنطقة جنوب البحر المتوسط، لاسيما قضايا الشمولية والمساواة بين

الجنسين. عملت عضواً بوحدة الإعلام والاتصالات بمكتب اليونسكو بلبنان، كما تهتم بمواضيع ريادة الأعمال الاجتماعية والابتكار الاجتماعي وكذلك قضايا الوعي بالمناخ، وهي من الموضوعات التي تساهم في نشرها مع معهد البحر الأبيض المتوسط IM وقيمير FEMISE.

كارين حاصلة على بكالوريوس من قسم العلوم السياسية بباريس مع التركيز على الدراسات الاقتصادية والشرق أوسطية، وهي حالياً طالبة ماجستير بكلية باريس للشؤون الدولية (PSIA) في السياسة الاقتصادية الدولية مع التركيز على الاقتصادات الناشئة والدبلوماسية.

البريد الإلكتروني:

karine.moukaddem@sciencespo.fr

الكلمات الدالة: المساواة بين الجنسين، تمكين المرأة، التنمية المستدامة، الشمولية، مفارقة البحر المتوسط.

FEMISE
CMCI

2, rue Henri Barbusse
13241 Marseille Cedex 01
Téléphone : (33) 04 91 31
51 95

Fax : (33) 04 91 31 50 38
www.femise.org

2. المقدمة

تتمتع منطقة البحر المتوسط باتجاهات خاصة في الفجوات بين الجنسين وتطورها، حيث تُظهر الأدبيات المتخصصة في المنطقة وجود مفارقة كبيرة وهي "مفارقة البحر الأبيض المتوسط" (*idem, 2018*)، فمن جانب نجد أن هناك تحسن كبير في التحصيل العلمي للإناث، وهو عكس الفجوة بين الجنسين في التعليم في دول أخرى مثل تركيا ولبنان وغالباً ما تم إغلاق هذه الفجوة في المنطقة بشكل عام (*World Economic Forum, 2016*)، وعلى الجانب الآخر ما زالت النساء في المنطقة تكافح لإيجاد مكان بسوق العمل، حيث لا تزال معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل راكدة وأقل مما هي عليه في الدول النامية الأخرى، حيث تبلغ نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث في دول جنوب البحر المتوسط 22% بينما يبلغ المتوسط العالمي 46%. (*World Bank, 2017*)، كما أن دخول الإناث إلى أسواق العمل يؤدي إلى زيادة البطالة أو ما يطلق عليه الوظائف ذات القيمة المضافة المنخفضة، ومن هنا يبدو أن مشاركة المرأة في سوق العمل في المنطقة مقيدة بعوامل أخرى غير مستوى التعليم. (*Sidfo et al., 2017*).

وقد عالجت العديد من الدراسات هذه المسألة وحددت متغيرات أخرى مختلفة تؤثر على مشاركة الإناث في أسواق العمل، وتنتقل هذه المتغيرات ما بين قوانين الأسرة والعمل التي لا توفر المساواة بين الجنسين إلى القيود المادية مثل عدم وجود وسائل النقل الميسورة والأمن التي يمكن للمرأة استخدامها للتنقل إلى العمل (*Smits, 2007*)، كما يشمل أيضاً التحيزات والقوالب النمطية الغير واعية والتي تعتبر مقبولة من خلال التفسيرات الخاطئة للتقاليد والأعراف الاجتماعية، مما يعزز عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع (*Chamlou et al., 2011*)، وعلى الرغم من ذلك تم تنفيذ العديد من برامج تمكين المرأة في بعض الدول، إلا أنه يبدو أن تأثيرها ما زال ضعيفاً بسبب حجم الفجوة ونوعية مبادرات إدماج هؤلاء النساء، وبالتالي، يسعى موجز السياسات هذا إلى تسليط بعض الضوء على أوجه القصور في صنع السياسات وتقديم توصيات أولية يمكن أن تساعد في التخفيف منها، حيث أنه من الواضح أن زيادة كفاءة صنع سياسة المساواة بين الجنسين من شأنها تحسين وضع المرأة في سياقات أخرى متعددة والقضاء على الحلقة المفرغة التي تواجهها المرأة والتي تبدأ بقدرة المساومة الأسرية الضعيفة.

3. المنهج والنتائج:

لا شك أن المرأة ضرورية في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين تخصيص الموارد في المجتمع، ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي نجد أنه ، "يمكن لتحقيق المساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي ومشاركة القوى العاملة بحلول عام 2030 رفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.6 في المائة وتقليل حصة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 0.5 نقطة مئوية" (*Gettu, 2018*)، إذا كانت مشاركة المرأة في سوق العمل مساوية لمشاركة الرجال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن "الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي قد يرتفع بنسبة تصل إلى 47% خلال العقد المقبل" وهو ما يعادل "التأثير الاقتصادي البالغ حوالي 490 مليار يورو سنوياً" (*Union for the Mediterranean, 2018*).

موجز السياسات

ومن ثم فإن السؤال الأول الذي يجب طرحه هو:

• هل تحسن وضع المرأة في منطقة جنوب البحر المتوسط تم من خلال التمكين الملموس والاندماج الاقتصادي؟

مع موجة التمرد في جميع أنحاء الشرق الأوسط، يطالب الناس إلى المزيد من المجتمعات المتساوية، مما يشير إلى أن المساواة بجميع أنواعها تعتبر وسيلة لتمكين المجتمع بأسره. ولسوء الحظ، يظهر تحليل قاعدة بيانات الحصص وفقاً للجنس (2014) أن معدلات المشاركة الاقتصادية للإناث في هذه البلدان لم تزداد بشكل كبير وأن العقليات لا تزال متشككة بشأن التمكين الكامل للمرأة في المنطقة، على الرغم من تنفيذ الحصص وفقاً للجنس [1] في السياسة الوطنية أو المجالس الإدارية للشركات الخاصة.

وهذا يؤدي بنا إلى السؤال الرئيسي الثاني لهذا البحث.

• لماذا لا يتحسن وضع المرأة بشكل ملموس على الرغم من التدابير المتخذة: هل هي مسألة عدم كفاءة في صنع السياسات أو التنفيذ الخاطئ لهذه السياسات؟

من خلال تحليل الفجوات بين السياسات اللازمة لسد فجوات عدم المساواة - القائمة على الطريقتين الموضحتين أدناه - والسياسات الفعلية المتبعة في المنطقة، فإن التقييم الأولي يُظهر أنه حتى عند توفر الإرادة السياسية لتغيير وضع المرأة، فإن السياسات لا تترجم دائماً إلى حيز التنفيذ، كما أن صنع السياسات غير فعال في تلبية احتياجات النساء.

للإجابة على هذا السؤال، تم اتباع منهجين:

1. مراجعة الأدبيات السابقة التي اهتمت بحالة المرأة في بعض القضايا الرئيسية التي تخصهم.
 2. مقابلات ثنائية الاتجاه حول تجارب كل من أصحاب المصلحة سواء من النساء أو من المجتمع المدني.
- وقد أظهرت النتائج أنه حتى عندما تتوفر الإرادة السياسية لتغيير وضع المرأة، فإن السياسات لا تترجم دائماً إلى تنفيذ فعلي، حيث يبدو أن صنع السياسات غير فعال في تلبية احتياجات النساء.

أولاً، لإظهار الاختلاف بين الاحتياجات (التوضيح؟) والسياسات، تم إجراء مراجعة للأدبيات حول وضع المرأة في بعض القضايا الرئيسية ذات الصلة في المنطقة: التوازن بين العمل والحياة والحصول على الخدمات؛ العنف الجنسي؛ الحصول على التعليم؛ الدخول إلى سوق العمل؛ الحصول على التمويل؛ النفاذ السياسي. وتستند معظم المقالات الأكاديمية التي تمت مراجعتها في الورقة في تحليلاتها على التلاعب الاقتصادي (تحليل الاقتصاد القياسي) لبيانات المساواة بين الجنسين الحديثة وكذلك على الأساليب النوعية مثل المقابلات التي أجريت محلياً أو كتابات تصف وضع المرأة في سنة / سياق معين، من أجل تعميق فهمنا لبعض قضايا المساواة بين الجنسين في المنطقة، ويوضح تحليل هذه المقالات عدم المساواة العميقة في العديد من المجالات في جميع الدول، مما يؤدي إلى إبطاء التغيير وتنفيذه. ومع ذلك، تختلف متطلبات سد فجوات عدم المساواة في جميع أنحاء المنطقة وحتى داخل البلد نفسه، مما يعني أنه لا يمكن تعميم الأولويات على النطاق الإقليمي.

موجز السياسات

ثانياً، تضمن التقييم إجراء مقابلات مع نوعين من أصحاب المصلحة، باستخدام الاستبيانات، مقابلات مع واضعي السياسات والمؤثرين في المنطقة لتحديد الأولويات الوطنية الملموسة (تمت الإجابة على 11 استبياناً حتى الآن) وأخرى مع نساء من خلفيات اجتماعية واقتصادية متعددة (تم الرد على 18 استبياناً حتى الآن)، وذلك لمزيد من استكشاف التحيزات غير الواعية والفجوات بين احتياجات المرأة والقوانين الحالية [2]، وتهدف الاستبيانات إلى جمع التصورات حول القضايا والأولويات الرئيسية لتمكين المرأة في دول جنوب البحر المتوسط، وهي مقسمة إلى 3 أجزاء: المعلومات الشخصية (العمر، بلد الميلاد، بلد الإقامة، المهنة)، سؤال التصنيف وبعض الأسئلة الأخرى المتنوعة.

الأسئلة المصنفة (5) والتي تم طرحها لإعطاء الأولوية للعقبات الرئيسية التي تواجهها نساء البحر المتوسط - والتي تم تحديدها من خلال هذا البحث (نقص التعليم الثانوي، والافتقار إلى الإدماج المالي، وقلة قابلية التوظيف، والقوالب النمطية، والعقليات والأعراف الاجتماعية المسبقة، إلخ) - لكل المجالات الرئيسية: قوة المساومة المنزلية، وريادة الأعمال، والمشاركة السياسية، والمشاركة في سوق العمل بشكل عام، والاندماج الاجتماعي، وحيث أن الأسئلة المتنوعة الأخرى تركز على (3) الإجراءات الرئيسية التي تم الاعتراف بأنها فعالة، فضلاً عن أسباب عدم كفاءة السياسات والاستراتيجيات الوطنية، والإجراءات الرئيسية اللازمة في دولهم.

وتؤكد النتائج الأولية التي توصلت إليها مراجعة الأدبيات السابقة: أن هناك فجوة بين احتياجات أو توقعات النساء والسياسات المصممة للحد من عدم المساواة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي.

علاوة على ذلك، يعرض هذا التحليل بعض البرامج المنفذة في المنطقة من أجل تقييم ما إذا كانت الفجوات بين الجنسين التي خلفتها الاستراتيجيات الوطنية قد تمت تغطيتها من خلال التعاون بين المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

و يركز هذا الاستعراض بشكل عام وليس على سبيل الحصر على البرامج الأوروبية (اللجان الأوروبية أو التي أجرتها البلدان الأوروبية) أو بنوك التنمية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي تم إطلاقه في دول جنوب البحر المتوسط في العامين الماضيين، كما أن المشروع المقدم متنوع ويعالج قضايا متعددة: العنف الأسري المبني على النوع الاجتماعي في تركيا (منع العنف ضد المرأة: نموذج لجمع البيانات [3])، وحماية النساء بلا مأوى في القاهرة (تحسين الحماية وتعزيز المساواة في القاهرة [4])، وتحسين المشاركة السياسية وإدماج النساء البدويات في إسرائيل [5]، إلخ. وغالباً ما يتم تنفيذ معظم هذه المبادرات بالتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية مثل الجامعات و / أو المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية.

ويوضح هذا المنهج أن العديد من الجهات الفاعلة تهدف من التعاون إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع المجالات التي يستكشفها هذا البحث، وعلى الرغم من ذلك فإنه في حال عدم وجود استراتيجية وطنية شاملة ومتناسكة تعالج مسألة تمكين المرأة كأولوية، تظل هذه المشاريع سريعة الزوال وغير منسقة ودون المستوى الأمثل في كل بلد على حدي وفي المنطقة ككل.

4. الخلاصة:

بشكل عام، وعلى الرغم من العديد من المبادرات، لا تزال القضايا المتعلقة بالنوع تعامل باعتبارها مصلحة ثانوية من قبل الحكومات، كما أن مفارقة البحر الأبيض المتوسط التي لوحظت في المنطقة ما هي إلا انعكاس من بين أمور أخرى لعدم وجود تعاون بين أصحاب المصلحة في الأمور الرئيسية مثل نقل المعرفة وتنفيذ المشاريع، ومسألة توظيف الإناث، وتحسين التوازن بين العمل والحياة، وتعزيز القطاعات التنافسية، وخلق وضع معقد ومتشابك من التفاوتات الهيكلية متعددة الطبقات، كما أن التحيز اللاشعوري والعنف والتمييز الصريحين وقلة القدرة على المساومة الأسرية والاستبعاد المالي والعديد من التمييز الظاهرة أو غير المكشوفة القائمة على أساس النوع الاجتماعي لا تزال دون علاج أو معالجة غير فعالة، علاوة على ذلك، لا يمكن أن تكون الإجراءات المتخذة فعالة دون الأخذ في الاعتبار تنوع المواقف بالنسبة للمرأة، حيث يوجد العديد من الاختلافات بين النساء في منطقة البحر المتوسط، وقد تختلف احتياجات النساء في المنطقة سواء من دولة لأخرى أو من منطقة لأخرى داخل نفس الدولة. ويؤدي عدم اتباع منهج كلي إزاء تمكين المرأة إلى إبراز مخططات التمييز، كما تؤثر الفجوات بين الجنسين في جميع القطاعات على استراتيجيات التنمية الوطنية.

ويمكن أن يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الافتقار إلى سياسات ملموسة لتمكين المرأة، وعدم متابعة ورصد نتائج البرامج المنفذة، وانخفاض تمثيل النساء ومشاركتهم السياسية، وعدم استغلال كفاعلين رئيسيين في العملية الاقتصادية. كما أن عدم وجود تعاون كافي بين مختلف أصحاب المصلحة في قضايا اذابة القوالب النمطية الاجتماعية لا يؤدي فقط إلى نتائج دون المستوى الأمثل ولكن أيضًا إلى تطبيق الدوائر المفرغة الموجودة بالمجتمع، من خلال الصورة المضللة للمرأة التي تنقلها وسائل الإعلام وداخل نظام التعليم - صورة نادرًا ما تستند إلى قيم وخبرات نماذج دور المرأة في المنطقة، كما يفسر سوء الفهم أو عدم اكتمال فهم تمكين المرأة إلى انخفاض كفاءة صنع السياسات في المنطقة، ويجب الإشارة إلى أن تمكين المرأة لا يخص النساء فقط بل النظام بأكمله، وعلى المرء أن يذكر أن النساء أنفسهن لديهن دور مهم في سد هذه الفجوة من خلال سعيهن إلى التعليم، وتجنب الزواج المبكر، والسعي للمشاركة في أسواق العمل والاستمرار في تسلق سلم القيادة.

5. الآثار والتوصيات:

تتضمن التوصيات الأولية الصادرة عن تقييم *IM-FEMISE* النقاط الرئيسية التالية:

التمكين الهيكلي: الحاجة إلى قوانين شاملة.

يجب أن يكون تمكين المرأة أولوية في جداول الأعمال الوطنية وليس مجرد تطلعات، ومن ثم يلزم اتباع منهج هيكلي لتعزيز المساواة في جميع المجالات وتجنب وضع قضايا المساواة للمرأة بشكل رمزي ليس له أهمية أو كونه اختياريًا وليس إجباريًا في صنع السياسات الوطنية والإقليمية، حيث أن الحصص في البرلمانات و / أو الوظائف ليست كافية بالنظر إلى أنها لا تعالج مصادر التمييز الهيكلي، ولكنها تعالج فقط أعراض المشكلة، لذلك تحتاج الاستراتيجيات الوطنية إلى تهيئة الظروف التي تتيح للمرأة تحقيق إمكاناتها في جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع والسياسة الوطنية، ومن الأساسي والضروري وجود رؤية شاملة

موجز السياسات

حول كيفية تحسين التوازن بين العمل والحياة لكل امرأة في كل سياق، ونظرا لوجود فوارق بين النساء، لذلك يجب خلق إطار عمل وطني مرن يتفهم احتياجاتهن في كل قطاع من قطاعات النشاط، بحيث يتكيف مع هذه الاحتياجات في مختلف السياقات، مما سيسمح بإضفاء الطابع المؤسسي على تمكين المرأة، وتحسين التوازن بين العمل والحياة لكل امرأة داخل سوق العمل من خلال المنهج الهيكلي.

دور القدوة: دور فعال لتمكين المرأة.

لا تزال النساء في منطقة البحر المتوسط ينظرن إلى المشاركة في سوق العمل على أنها مقايضة وجودية وحاسمة بين العمل / الحصول على وظيفة وأعمال منزلية/ رعاية الأطفال، ويرجع ذلك أساساً إلى المفاهيم الخاطئة السائدة حول دور المرأة في المجتمع والوزن الصريح أو الضمني للتقاليد على عقليات كل من الرجال والنساء في المنطقة، وذلك فإن زيادة التواصل مع النساء الناجحات من المنطقة نفسها ، اللاتي نجحن في تخفيف التمييز والتوازن بين الأعمال المنزلية ووظائفهن ، من شأنه أن يزيد من ثقة النساء بأنفسهن ، وهو مصدر أساسي لتمكين المرأة في أكثر من مجال، وبذلك يتم الاستفادة من دور القدوة من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التوجيه المحلي والجمعيات النسائية، فإن كلا من احترام الذات للمرأة والمعتقدات الاجتماعية سوف يتحسن، مما يؤدي إلى زيادة الآثار الإيجابية عبر القضايا الاجتماعية، وقد يؤدي ذلك إلى إيجاد حلول داخلية لقضية العنف وفقاً للتمييز الجنسي، كما أنه يسمح للنساء وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بالمشاركة بنشاط في تفكيك الأعراف الاجتماعية المضللة وخلق بيئة أكثر أماناً للمرأة.

أهمية دمج تمكين المرأة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

لقد رأينا أن عملية صنع السياسات في الوقت الحالي تفشل في معالجة العقبات الرئيسية التي تعوق النساء عن المشاركة الكاملة في تطوير إمكاناتهن، واستكشاف خيارات جديدة والحصول على رأي في صنع القرار اقتصادياً وسياسياً، لذلك يجب تطوير وسائل جديدة للخروج من حلقة عدم المساواة الهيكلية متعددة الطبقات، والسؤال الحقيقي الذي نطرحه على أنفسنا لتشجيع تمكين المرأة هو كيفية الاستثمار بها؟ فإلى جانب الرغبة في المساواة بين الجنسين وفهم العوامل الخارجية الإيجابية الاقتصادية، هناك طرق وقطاعات يمكن أن يكون فيها تمكين المرأة مفيداً وفعالاً من حيث التكلفة:

1- الاستثمار في القطاع الرقمي: إمكانات القطاع الرقمي كبيرة وتتزايد بشكل مضطرد، ومن هنا فإن تشجيع

النساء على الانخراط في الوظائف الرقمية والتدريب يمكن أن يكون العنصر الخفي في الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة والتي تزيد من قدرتها على العمل، كما سيتيح لهم اكتساب المهارات التقنية اختيار مساراتهم الخاصة من خلال التدريب المهني والتعليم والتفكير المتقدم. كما يعتبر من القطاعات الأساسية في دول جنوب المتوسط (Elmasry et al., 2016)، مما يزيد من قدرة النساء على المساومة في سوق العمل، وكذلك يزيد من فرص العمل التي يمكن أن يحصلوا عليها، ولا سيما بعد اعتماد الترميز الرقمي كلغة دولية مهمة، ومن

موجز السياسات

أمثلة المبادرات التي يمكن الاستناد عليها كأساس لتمكين المرأة في هذا المجال، مدرسة كودي في بيروت التي يتم تعليم النساء بها الشفريات.

2- **الاستثمار في المرأة الريفية:** النساء في المناطق الريفية معرضات بشكل خاص للتمييز والعنف والعقبات الأخرى عند الوصول إلى مكان العمل أو المشاركة في صنع القرار على كل مستوى: بدءاً من الأسرة والتوجه نحو التمثيل السياسي الوطني، علاوة على ذلك فإن حصة النساء في القطاع الزراعي تتزايد بمرور الوقت وبلغت 45 % في عام 2010 (Bader, 2010)، كما إن تمكين النساء الريفيات من الناحية المالية من خلال إتاحتهم للحصول على إمكانيات ائتمانية واستثمارية من خلال تحسين الاتصال والنقل العام ومن خلال توفير فرص النشاط الاقتصادي من شأنه أن يساعد في سد الفجوة الهائلة بين النساء الحضرية والريفيات في المنطقة ويساعد على إدراك إمكانيات جزء من المجتمع لا يزال مهمشاً بشكل كبير من قبل صانعي القرار.

3- **الاستثمار في جمع ومراقبة البيانات:** غالباً ما تستهدف برامج المساواة بين الجنسين جزءاً محدداً من المجتمع ويصعب متابعتها وقياسها، كما يعيق نقص البيانات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين في المنطقة وضع سياسات ملائمة ومرنة في سياق عدم الاستقرار وعدم اليقين، ولتحسين وضع السياسات في مسائل تمكين المرأة نحتاج إلى أن نكون قادرين على تحديد تأثير البرامج ومراقبتها، لذلك تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي المفتاح للسماح بفعالية جمع البيانات وإنشاء قواعد البيانات الوطنية، كما سيسمح بتوضيح القواسم المشتركة بين دول المنطقة من حيث الاحتياجات والتطبيق الفعلي.

تمكين المرأة في النظام البيئي.

هناك ثلاثة كيانات ضرورية لتغيير العقلية والأعراف الاجتماعية المتأصلة والمتعمقة وهي: الأسرة ووسائل الإعلام والمدارس، حيث لا يمكن تعديل المعايير الاجتماعية إذا لم تتعاون هذه الكيانات الثلاثة. يبدأ التغيير في سن مبكرة ويحتاج إلى تأسيس من خلال عملية تشاركية في التعليم والتنشئة الاجتماعية، كما يؤثر التعليم في المراحل المبكرة على جميع مراحل الشمول في المجتمع، وهو مفتاح تفكيك القوالب النمطية والتحيزات الغير واعية في جميع مستويات عدم المساواة الهيكلية، كما أن مفهوم عدم التمكين لا يعني بشكل أساسي أن الرجال يفقدون القوة التي تكتسبها النساء، لذلك يجب بالأحرى أن تكون هناك منافع مشتركة لا يمكن تحقيقها دون وجود تعاون وتكامل بين أصحاب المصلحة، حيث أن ما تتمتع به النساء هو صفات تعود بالنفع على المجتمع بأكمله (Green et al., 2015). ما تحتاجه النساء من جنوب المتوسط هو توفير الأدوات اللازمة لتطوير النظام واختيار مساراتهن بحرية.

قائمة المراجع

1. Assaad, R. et al. (2018). "Explaining the MENA Paradox: Rising Educational Attainment, Yet Stagnant Female Labor Force Participation", IZA Discussion Papers, No. 11385. URL: <http://hdl.handle.net/10419/177189>.
2. Bader, K. (2010). "Rural women and agriculture in the MENA", CIHEAM Briefing Notes, n° 66. URL: http://portail2.reseau-concept.net/Upload/ciheam/fichiers/NAL66_Badr.pdf
3. Chamlou, N. et al. (2011). "Understanding the Determinants of Female Labor Force Participation in the Middle East and North Africa Region: The Role of Education and Social Norms in Amman", Working Papers 31, Alma Laurea Inter-University Consortium.
4. Elmasry, T. et al. (2016). "Digital Middle East: Transforming the region into a leading digital economy", McKinsey & Company. URL: <https://www.mckinsey.com/~media/mckinsey/featured%20insights/middle%20east%20and%20africa/digital%20middle%20east%20transforming%20the%20region%20into%20a%20leading%20digital%20economy/digital-middle-east-final-updated.aspx>
5. Gender Quotas Database (2014). International Institute Democracy and Electoral Assistance (IDEA). URL: <https://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas>
6. Gettu, T. (2018). "Women's Economic Empowerment and Financial Inclusion", United Nations Development Programme. URL: www.undp.org/content/undp/en/home/news-centre/speeches/2018/women_s-economic-empowerment-and-financial-inclusion.html
7. Green, K. et al. (Revised version 2015). "Diversity in the Workplace: Benefits, Challenges, and the Required Managerial Tools", IFAS Extension, University of Florida, HR022. URL: http://www.academia.edu/32460716/Diversity_in_the_Workplace_Benefits_Challenges_and_the_Required_Managerial_Tools_1
8. Sidło, K. et al. (2017). "Women's Empowerment in the Mediterranean Region", the European Union and the Committee of the Region, doi: 10.2863/878975.
9. Smits, J. (2007). "Women's labour market participation in Egypt, Jordan, Morocco, Syria & Tunisia: A three-level analysis", Radboud University, Paper prepared for the IZA-World Bank Conference on Employment and Development.

10. Union for the Mediterranean (2018). "Building strong and inclusive societies for all women and men in the Euro-Mediterranean region". URL: <https://ufmsecretariat.org/building-strong-inclusive-societies-women-men-euro-mediterranean-region/>
11. World Bank (2017). "Progress Towards Gender Equality in the Middle East and North Africa Region. A descriptive note on progress and gaps towards gender equality and women's empowerment in the MNA region, produced to provide the situational context to the World Bank Group's Regional Gender Action Plan (RGAP) FY18-23". URL: <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/28965/121679-WP-27-11-2017-15-23-11-MNAProgressTowardsGenderEqualityFINALSept.pdf?sequence=1&isAllowed=y>
12. World Economic Forum (2016). The Global Gender Gap Report 2016, URL: <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2016/>.

ملاحظات:

1- على سبيل المثال، في الجزائر والأردن والمغرب، تم تبني القوانين التي تحدد تخصيص 31.6% و 12% و 16.7% على التوالي من المقاعد في مجلس النواب / مجلس النواب للنساء بحلول عام 2014 (قاعدة بيانات النوع الاجتماعي الجنس، 2014).

2- اختبرت النسخة الأولى من الاستبيان لوضعي السياسات بشأن المشاركين في مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط "Women4Medeanean" في لشبونة في 10-10-2018 و 11-10-2018.

3- <https://www.developmentaid.org/#!/references/view/76909>

4- <http://www.samu-social-international.com/site/wp-content/uploads/Request-for-proposals-for-video-campaign.pdf>

https://ec.europa.eu/europeaid/projects/gender-equality-political-process-bedouin-women-and-realisation-inclusive-and-participatory_en

All FEMISE Policy Briefs are available at our website:
www.femise.org



FEMISE is a Euromed network established in June 2005 as a non-profit, non-governmental organisation (NGO) following 8 years of operation.

FEMISE is coordinated by the Economic Research Forum (Cairo, Egypt) and the Institut de la Méditerranée (Marseille, France) and gathers more than 95 members of economic research institutes, representing the 37 partners of the Barcelona Process.

Its main objectives are:

- *to contribute to the reinforcement of dialogue on economic and financial issues in the Euro- Mediterranean partnership, within the framework of the European Neighbourhood Policy and the Union for the Mediterranean,*
- *to improve the understanding of priority stakes in the economic and social spheres, and their repercussions on Mediterranean partners in the framework of implementation of EU Association Agreements and Action Plans,*
- *to consolidate the partners of the network of research institutes capable of North-South and South-South interactions, while it sets into motion a transfer of know-how and knowledge between members.*



The policy brief has been produced with the financial assistance of the European Union within the context of the FEMISE program. The contents of this document are the sole responsibility of the authors and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of the European Union.